الإصدار السابع – العدد ثلاثة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2024م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"برامج التعافي الإقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات"

إعداد الباحثة:
حواء عمر صافار
اقتصاد/ كلية الدراسات العليا/ جامعة صباح الدين الزعيم اسطنبول

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار السابع – العدد ثلاثة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2024م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

ملخص الدراسة:

ناقشت الدراسة موضوع التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الحرب، وذلك من خلال تحليل التأثيرات الاقتصادية للحرب والتحديات التي تواجه البلدان المتضررة، وأيضا تم تحليل كيفية تحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في تلك البلدان. اعتمدت الدراسة في منهجيتها بشكل أساسي على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات؛ منها: أن الاستقرار الأمني والسياسي أمران أساسيان لتحقيق التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد الحرب، وأن الإلمام الجيد والعميق لفهم اقتصاد ما بعد الصراع ضروري في تحديد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لإعادة السلام وبناء الدولة، حيث إن اقتصاد ما بعد الصراع يتضمن مرحلتين لابد من دراستهما جيدا والفصل بينهما من خلال تحديد الاستراتيجيات والسياسات المناسبة لكل مرحلة. وتم وضع عديد من التوصيات التي من الممكن أن تعمل على زيادة فعالية برامج التعافي وإعادة الإعمار بعد الحرب، ومن أبرز هذه التوصيات: تسلم الحكومات الوطنية قيادة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار والقيام بالتنسيق بين الأطراف الفاعلة، والاهتمام ببناء القدرات سواء للمؤسسات أو الأفراد، وضع برامج تأخذ في نظر الاعتبار البعد البيئي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعافي الاقتصادي المبكر، إعادة الإعمار، التنمية.

المقدمة:

يعد موضوع التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب والفوضى من المواضيع الآنية، لكونه يتزامن مع الحروب والفوضى التي شهدتها بعض مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وما رافق هذه الحروب من تدمير للبنى التحتية واقتصادات هذه المناطق، والتي يواجه بعضها الآن إشكاليات التحول من اقتصادات الحروب إلى اقتصادات السلام.

تتوق الشعوب المتضررة إلى انتهاء الصراعات المسلحة وبدء مرحلة جديدة من المصالحات، وعندما تضع الحرب أوزارها سواء بانتصار أحد أطراف الحرب أو توقيع اتفاقية سلام أو عقد تسوية بشكل ما، يصبح من الضروري التفكير في بناء ما هدمته الحرب من خلال استراتيجيات إعادة الإعمار لما بعد الصراع وإعادة تنظيم الأمور من جديد داخل الدولة والمجتمع المتضررين.

تعني استراتيجية التعافي وإعادة الإعمار لفترة ما بعد الصراع مجموعة من الوسائل والاجراءات والسياسات الشاملة التي تلبي احتياجات الدول الخارجة من الصراعات، وتعتمد استراتيجيات إعادة الإعمار على خمسة أسس هي الأمن، والعدالة، والمصالحة، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والحوكمة والمشاركة.

إن استراتيجية التعافي وإعادة الإعمار لفترة ما بعد الصراع هي استراتيجية معقدة وشاقة، ولهذا غالبا ما نجد أن يكون هناك طرفان رئيسيان يتولون مهمة إعمار المناطق المتضررة، أحدهما طرف داخلي وهو يتمثل فيمن يتصدر المشهد وصاحب السلطة في البلاد، وطرف آخر خارجي يتمثل في جهات متعددة قد يكون دولا مقدمة لدعم أو برامج الأمم المتحدة وبعثاتها أو منظمات إقليمية أو منظمات غير حكومية، فقاعدة المشاركة الخارجية في إعادة الإعمار كبيرة.

تواجه عملية التعافي وإعادة الإعمار مجموعة من التحديات التي تختلف في حجمها وتوقيتها من دولة لأخرى، من هذه التحديات آليات تمويل عملية إعادة الإعمار الذي يتطلب أموالا ضخمة، والدول التي تخرج من الصراعات لا تتوفر لديها عادة الأموال الكافية، فهي مضطرة للاعتماد على التمويل الخارجي، والتمويل الخارجي غالبا لا يكون من طرف واحد وتختلف كيفيته وتوقيته، وهذا ما يربك عملية إعادة الإعمار، والتحدي الثاني: وهو ما أربك جهود إعادة الإعمار في كثير من الدول ومنها ليبيا، هو احتمالية عودة الصراع من جديد، والتحدي الثالث الذي قد ينشأ عن التمويل هو تبعية سياسية أو اقتصادية للدول مانحة التمويل، فقد تشترط هذه الدول شروطا على الدول الممنوحة تخلق تبعية لها.

مشكلة البحث

يتم بذل الكثير من الجهود المحلية والدولية لتعزيز التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، رغم ذلك تظهر عدد من التحديات تؤخر عملية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتزيد من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة. ويعد عدم الاستقرار الأمني والسياسي من أبرز هذه التحديات، وكذلك حجم الدمار في البنية التحتية في البلدان المتضررة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر.

فرضية البحث

يمكن أن تحقق استراتيجيات التعافي الاقتصادي الشاملة والمتكاملة أهدافها على مختلف الأصعدة، وذلك من خلال التركيز على عدد من المجالات، منها:

إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، تأمين الخدمات الأساسية من رعاية صحية وتعليم، وخلق فرص العمل.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل استراتيجيات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات.
2. مناقشة أهم التحديات التي تواجه هذه الاستراتيجيات.
3. تقديم عدد من التوصيات لتعزيز فعالية هذه الاستراتيجيات.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال مناقشتها موضوع مهم يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد الصراعات، والحاجة الملحة لرسم سياسات وبرامج فعالة للبلدان المتضررة من الصراعات.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوضع برامج التعافي وإعادة الإعمار بعد الصراعات من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة والتقارير التي ناقشت هذا الموضوع، وتجارب الدول المتضررة من الصراعات في مجال التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

الدراسات السابقة

1. (دراسة منصر وعديلة، 2021): تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في مناقشة فكرة أنه بدال من الاعتماد حصريًا على الأدبيات المهيمنة التي تتبنى مشاريع وتصورات مصممة مسبقاً لتجسيد الأفكار والاستراتيجيات المثلى، فإنه سيكون من الأنسب أن يتم مسار البناء فيظل مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، وفي ظل زيادة الاهتمام بالفواعل المحلية، وهذا الذي يطلق عليه التجاوب المحلي. فالبلدان تخرج من النزاع في ظل ظروف مختلفة وفريدة من نوعها. لذلك، فإن الأولوية والأسبقية والتوقيت والملاءمة وتنفيذ المهام ستختلف من حال إلى أخرى.

تمت هذه الدراسة من خلال إجراء مسح للأدبيات والنصوص المرتبطة بالموضوع من تقارير ميدانية، مستخدمة الطريقة الاستقرائية مع منهج دراسة الحالة من أجل تحليل المعلومات التي تم جمعها. وخلصت الدراسة أنه ربما يكون من المستحيل تقديم إجابات عالمية، إلا أننا بحاجة ماسة إلى إيجاد قواسم مشتركة بين إعدادات الإعمار المختلفة بعد انتهاء النزاع، من أجل التعامل بشكل أفضل مع تخطيط البنية الاقتصادية بطريقة أكثر ديناميكية واستباقية، وبطريقة مستدامة، وأهمية وضع مخطط استراتيجي يحدد الأولويات، ويقيم تقسيماً مناسبًا للعمل بين عديد الجهات الفاعلة المحلية والدولية المعنية، والذين يلعبون أدوارًا مركزية في جميع المراحل، وإقامة شراكات إيجابية

بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، بيد أن التبيعات المالية المساومة التي تعزّز الشروط، ونشر الأفكار والممارسات الغربية خلال عمليات إعادة الإعمار تعقّدت لك الاحتمالات. ومن ثم، تتدخل الجهات المانحة ماديا ومعرفيا لتؤثر بعمق.

2. (دراسة العيسة، 2021): تسلط هذه الدراسة النقدية الضوء على موضوع إعادة اعمار الدول والمجتمعات في بيئة الحرب وما بعدها، وتهدف لمناقشة إسقاط نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية على حالات مختلفة جيوسياسياً وثقافياً، مثل العراق وأفغانستان وربما سوريا واليمن وليبيا وغيرها مستقبلاً، ومعتمد في ذلك على مراجعة الأدبيات والوثائق والتقارير التي تناولت الموضوع، وتوضيح أسباب فشل تطبيق نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان في حالتي العراق وأفغانستان. قدمت الدراسة نموذجا بديلا مستخلصا من المقاربات النظرية، تجادل بأنه أكثر واقعية وملاءمة لظروف المجتمعات العربية والإسلامية وهو نموذج التنمية المستدامة. واستنتجت الدراسة أنّ تركيز الولايات المتحدة والقوي الدولية والمحلية المتحالفة معها على الاقتصاد والأمن لم يحدث تنمية في كل من حالة العراق وحالة أفغانستان، بل أنتج نظماً دكتاتورية قادت مجتمعاتها إلى مزيد من العنف. **3. (دراسة اللحام، 2021):** تستعرض الدراسة مختلف الآراء التي تناولت الانتعاش الاقتصادي المبكر ويناقش التداخل الاصطلاحي والعملياتي مع مفاهيم أخرى مثل بناء الدولة، وتقديم مقاربات ومناهج الانتعاش الاقتصادي لما بعد الحروب والأزمات في سورية، وتقديم إطار استراتيجي ومؤسساتي ومالي لضبط إدارة المرحلة، وضمان الكفاءة، والفاعلية، والشفافية. مستخدما المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن عدم وجود توافق في الآراء بشأن استخدام المقاربات والمناهج المتعلقة الانتعاش الاقتصادي المبكر لما بعد الحروب والأزمات، وعدم وجود اتفاق بين المناهج المتنافسة على ماهية الأولويات وتسلسلها، لكن هناك إجماع كامل بأن الحصول على التسلسل الصحيح أمر محوري لنجاح مرحلة الانتعاش الاقتصادي والبناء. كما توصلت الدراسة إلى حقيقة تشير بأن الجهات الفاعلة الخارجية غالباً ما تتدخل بفرض أولويات محددة حسب أجنداتها أو تشترط تقديم تنازلات سياسية معينة مقابل المساهمة في تمويل البناء. ومن خلال مناقشة خصوصية الحالة السورية فإن تحقيق انتعاش اقتصادي مبكر وبناء سريع، هي فرضيات ممكنة وقابلة للتحقق إذا ما تمت ضمن إطار عام متماسك بأركانه الاستراتيجية والمؤسساتية والمالية، وضابط لإدارة المرحلة وضامن للكفاءة والفاعلية والشفافية، ومستند على مقاربة منهجية مبتكرة خصيصاً لتراعي الحالة السورية. مع الأخذ بالاعتبار تأثير العوامل الخارجية وأدوار الفاعليين الخارجين الذين غالباً ما يتدخلون في فرض أولويات محددة حسب أجنداتهم أو يشترطون تقديم تنازلات سياسية معينة مقابل مساهمتهم في البناء.

مفهوم التعافي الاقتصادي المبكر

برز موضوع التعافي المبكر كأحد المواضيع المهمة في النقاشات الدولية حول إعادة بناء الدول وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات في الدول المعنية، واستخدم مصطلح التعافي الاقتصادي المبكر ليعبر عن نتائج استراتيجيات بناء الدولة والسلام إضافة إلى تحقيق مكاسب تنموية في البلدان التي كانت تعاني من صراعات مسلحة.

اختلفت المفاهيم التي وضعت للتعبير عن التعافي الاقتصادي المبكر باختلاف وجهات النظر، والتي تختلف باختلاف نطاق الاهتمام، سواء أكان من منظور إنساني أم تنموي فني. وينظر لهذه المرحلة بشكل عام على أنها المرحلة الوسيطة ما بين انتهاء الصراعات وإعادة الإعمار على المدى الطويل.

عرف فريق العمل المختص بشأن التعافي المبكر التابع لبرنامج الأمم المتحدة التعافي الاقتصادي المبكر على أنها عملية متعددة الجوانب تشمل إعادة تهيئة الخدمات الأساسية وسبل العيش والسكن والحكم والوضع الأمني وسيادة القانون وجوانب أخرى اجتماعية وتشمل أيضا إعادة إدماج فئات السكان التي تضررت من النزاعات بما في ذلك المقاتلين السابقين والنازحين وغيرهما من الأطراف المتضررة. (UNDP, 2008: 7)

ويعرفه Specker و Vries كفترة زمنية أكثر من أي شيء آخر؛ هي الفترة ما بين المرحلة الإنسانية (خلال وبعد الصراع مباشرة) والمرحلة التنموية (الفترة المتوسطة والطويلة الأجل)،(Vries & Specker, 2009: 8) وهذه الفترة تختلف من بلد لآخر على حسب خصوصية كل بلد ومدى توفر مؤشرات التعافي المبكر به، إذ تشير بعض الدراسات أنها تكون غالباً من سنة إلى ثلاث سنوات. وكذلك تختلف الأنشطة التي تحتويها هذه الفترة الزمنية من حيث الأهداف والنطاقات والأولويات تبعا لظروف كل بلد. (Flores & Nooruddin, 2009: 23)

ونلاحظ أن التعريف الأول ركز على الأنشطة التي يحتويها التعافي المبكر سواء أكانت برامج مادية توفر سبل العيش الأساسية أم كانت نفسية تتعلق بكيفية إعادة تأهيل فئات مختلفة من السكان نفسيا للخروج من الآثار النفسية التي سببتها الحرب ومن البرامج أيضا كيفية الخروج من الوضع الذي يعيشه البلد إلى وضع يعيد الأمن والسلام من جديد. أما التعريف الآخر فنجده اهتم بالإطار الزمني الذي ينبغي أن تتم به عملية التعافي المبكر للفصل ما بين مرحلة الإنعاش المبكر والتي تلي انتهاء الصراع مباشرة وبين مرحلة التنمية بجوانبها المختلفة، وأكد على وضع برنامج زمني للسياسات وأولويات تنفيذها.

يرى برنامج الأمم المتحدة أن التعافي الاقتصادي المبكر يعبر عن عملية الانتقال من عدم الاستقرار والصراع إلى مسار إنمائي طبيعي، حيث إن هذه العملية كي تسير في الاتجاه الصحيح تتضمن مجموعة عناصر أهمها تأكيد سيادة القانون وإرساء الأمن وإنشاء نظام فعال للرقابة والمساءلة وبناء القدرات في المؤسسات الاقتصادية للدولة، (Alexander & others, 2009: 8) وبالتالي يجب تحديد الخطط والسياسات اللازمة لتحسين أداء هذه العناصر التي ستعمل على تهيئة الظروف المناسبة للمعافاة الاقتصادية المبكرة والاتجاه التدريجي لمرحلة إعادة الإعمار.

مفهوم إعادة الإعمار

إن عملية إعادة الإعمار ما بعد الصراع عملية شائكة ومعقدة ومتعددة الجوانب وشاملة، بحيث تنطوي على جميع الجهود المبذولة لاستعادة النظام والقانون، وتشمل أيضا السياسة (الحكم) والأوضاع الاقتصادية (إعادة التأهيل) والأوضاع الاجتماعية (المصالحة الوطنية والعدالة)، فتكون مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر الأساس في تهيئة الظروف المناسبة للبدء في تنفيذ أهداف ومخططات مرحلة إعادة الإعمار.

يرى البنك الدولي أن إعادة الإعمار تتمثل في "إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع،" وأيضا "إعادة بناء الظروف المواتية لمجتمع يعمل في زمن السلم، بما في ذلك استعادة الحكم وسيادة القانون كمكونين أساسيين." (International Bank, 1998: 50)

إن إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة بناء السياسة، وإعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية لمجتمع ما بعد الصراع، وتشمل أيضاً معالجة جذرية لأسباب الصراع واستعادة البنية التحتية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لإقامة الحكم وسيادة القانون وكذلك تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية.(African Union, 2006: 4)

بدأ التفكير في موضوع إعادة الإعمار في القرن التاسع عشر، من قبل الدول الاستعمارية من خلال بحثهم في سبل إعادة إعمار الأوطان التي يستعمرونها بعد الاستيلاء عليها، أيضا اهتم ديفيد ريكاردو في عام 1815 بموضوع الإعمار الاقتصادي بعد الصراع، فتناول موضوع إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية لأنشطة تزيد من تثبيت عملية السلام، وكذلك تناول جون ستيوارت ميل عام 1848 موضوع كيف يمكن للأفراد التعافي من الكوارث الطبيعية.(Tzifakis, 2013: 2)

الاختلاف بين التنمية وإعادة الإعمار

إن من أسباب فشل الكثير من عمليات إعادة الإعمار في السابق أنه تم التعامل مع مرحلة إعادة الإعمار من قبل الحكومات الوطنية وكذلك المجتمع الدولي كما لو كانت عملية تنمية عادية، إذ توجد اختلافات ما بين التنمية في الظروف العادية والتنمية في مرحلة إعادة

الإعمار. فالتنمية العادية غالبا ما تكون ضمن هيكل سياسي واقتصادي محدد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ظل وجود حكومة قائمة بغض النظر عن ضعفها أو قوتها، ففي حالة التنمية العادية لا يحتاج البلد المعني إلى تخصيص جزء من الموارد والجهود لتوفير الأمن والاستقرار، ونجد أيضا أن الجهات الفاعلة المشاركة في التنمية العادية ليست متعددة بالشكل الذي يربك برامج التنمية ويجعل من الصعب التنسيق بين جهودها، كما نجد أن الدعم المالي المقدم من الأطراف الخارجية في حالة التنمية العادية يتم استغلاله بطريقة أفضل ولا يشوبه الكثير من الفساد بحكم وجود سلطات قضائية ورقابية أكثر فاعلية. أما في حالة التنمية ما بعد إعادة الإعمار فيحتاج البلد المعني إلى إعادة البناء المؤسسي بجوانبه كافة، ويحتاج أيضا إلى جهود ودعم مالي أكبر وإضافي لبناء الدولة والسلام. إن تنوع وتعدد الجهات الفاعلة والمشاركة في التنمية في مرحلة إعادة الإعمار يشكل أحد تحديات المرحلة.(Del Castillo, 2008: 34-35) فتعدد الجهات الفاعلة وتنوعها يحتاجان إلى جهود خاصة للتنسيق فيما بينها والتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح فيما بينها، وإلا فسيعرقل وجودها كأطراف فاعلة جهود السلام وبناء الدولة، هذه الاختلافات لا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع استراتيجية التنمية المحددة في مرحلة إعادة الإعمار، حيث من شأن هذه الاختلافات أن تجعل التنمية في مرحلة ما بعد الصراع أكثر تعقيدا وتتطلب جهودا وأعباء مالية أكبر من حالة التنمية العادية.

أهمية مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر

تؤكد الكثير من الأبحاث التي أجريت على تجارب دول عدة لفترة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة على أهمية وصعوبة مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر خلال المدى القصير. فهذه المرحلة تمهد الطريق للانتقال من الاعتماد على الإغاثة إلى التنمية، (Vries & Specker, 2009, op.cit: 9) فالتعافي الاقتصادي المبكر يقلل من اعتماد السكان على الدعم المادي الدولي من خلال إعادة تنمية القدرات وتهيئة الظروف المواتية لتوفير سبل العيش الأساسية من جديد.

ويعد التعافي الاقتصادي المبكر السريعة بعد انتهاء الصراع مباشرة أفضل فرصة لإنقاذ البلد المعني من براثن الفقر وعودة الصراع من جديد، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول التي لا تتعافى اقتصاداتها في العام الأول لانتهاء الصراع تكون أكثر عرضة لتجدد الصراع.

ولعل مما يفسر تعافي اقتصادات بعض البلدان بشكل أسرع من غيرها هو مدى توفر مجموعة من المقومات والتي من شأنها أن تقلل من المدة اللازمة للانتعاش، حيث إن القدرة على التعافي فيما بعد الصراع تعتمد بشكل كبير على إمكانات البلد الاقتصادية وحجم الدمار في هذه الإمكانات، وأيضا من الممكن أن تتوقف وتيرة التعافي الاقتصادي للبلد المعني على حجم وتوقيت المساعدات والدعم الذي يتلقاه، مدى القدرة على حماية الممتلكات والعقود من شأن هذا أن يؤدي إلى نمو التعامل في الاقتصاد الرسمي وبالتالي سرعة التعافي الاقتصادي.(Flores & Nooruddin, 2009, op.cit: 15-17)

إذ تعد هذه المرحلة منعطفا خطيرا يشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرى كثير من المختصين في هذا الشأن ضرورة إجراء سياسات سريعة تدعم إعادة البناء الاقتصادي، وتضع الاقتصاد على أسس سليمة، وأيضا لإعادة تأهيل البناء المؤسسي للبلد المعني من جميع الجوانب.

قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: متى يبدأ عمل التعافي الاقتصادي المبكر؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من فهم دقيق لمفهوم مرحلة ما بعد الصراع. إن من المهم البحث في تعريف واضح لمرحلة ما بعد الصراع، فالبلد التي كانت في حالة صراع مرت بمرحلة السلام أو الحياة الطبيعية ثم مرحلة الصراع، ثم المصالحة، ثم توجت بمرحلة ما بعد الصراع، وتوقيت بداية ونهاية كل مرحلة غامض إلى حد ما، حيث إن وصول بلد ما إلى مرحلة ما بعد الصراع أو حتى مرحلة المصالحة يظل محفوفا بمخاطر الرجوع إلى الصراع.

يرى برنامج الأمم المتحدة أن الوصول لمرحلة ما بعد الصراع يكون من خلال مدى التقدم في مؤشرات بناء السلام وهي وقف الأعمال القتالية، توقيع أطراف النزاع على اتفاقية للسلام ومدى الالتزام ببنودها، نزع السلاح ودمج المقاتلين، عودة اللاجئين، المصالحة والتكامل المجتمعي، وبدء الانتعاش الاقتصادي.(UNDP, 2008, op.cit: 5)

1. وتكمن أهمية فهم هذه المرحلة في كونها سيتحدد بناء عليها حجم وتوقيت وطبيعة التدخل. وكذلك البدء في برامج التعافي الاقتصادي المبكر وضمان عدم عرقلة هذه البرامج من خلال احتمالية تجدد الصراع. حيث تعرف مرحلة ما بعد الصراع على أنها فترة ما بين نهاية الأعمال القتالية وإعادة تهيئة الخدمات والحياة الطبيعية، وهي أيضاً الفترة الممتدة بين وقف أعمال العنف وإقامة ظروف طبيعية (سياسية واقتصادية واجتماعية)، بحيث يتم إعادة بعض مظاهر النظام السياسي والأمن والاستقرار واستمرار تنفيذ أغلب بنود اتفاقيات السلام، وقد يشترط المجتمع الدولي مسبقاً وقف أعمال العنف وإعادة إرساء الأمن والسلام للتدخل في بلد ما بعد النزاع.(African Development Group, 2001: 3) حيث إن ظروف الصراع لا تنتهي بشكل مفاجئ بمجرد انتهاء الصراع أو عمل اتفاقية سلام، فلابد من العمل على تحقيق بعض مظاهر السلام على الاقل ومنها: تقدم كبير في المصالحة الوطنية، عودة اللاجئين، إدماج المقاتلين، وغيره، فبالتالي إن مستوى معين من التقدم في مظاهر السلام مهم جدا في مرحلة ما بعد الصراع مباشرة لأن الدول الخارجة من الصراعات لازالت هشة وتوجد احتمالية كبيرة للعودة للصراع من جديد.
2. ينبغي على منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها مساعدة السلطات الوطنية في البدء فورا بإجراءات عاجلة للمعافاة الاقتصادية المبكرة، حيث إن هناك مدة زمنية للتدخلات السريعة والعاجلة والتي ستضع الأسس للمعافاة السريعة والمبكرة وبالتالي التقدم السريع في استراتيجيات التنمية على المدى الطويل، وإن القيمة المضافة لبرامج التعافي المبكر تعتمد على المواطنين والقدرات والموارد، فمرحلة التعافي الاقتصادي المبكر تستوجب تدخلات سريعة وعاجلة بسياسات مناسبة لتخفيف معاناة المواطنين واستعادة سبل العيش.

ومن أهم المبادئ التوجيهية لمرحلة التعافي الاقتصادي المبكر:(GCER, 2016: 11)

1. مشاركة فاعلة للأطراف المحلية من حكومة وقطاع خاص وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ومساءلة ومراقبة إجراءات واستراتيجيات المرحلة.
2. بناء وتعزيز القدرات لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة.
3. إجراء مسوحات وتقييمات لتحديد الأولويات والاحتياجات الأساسية.
4. عمل تدابير أمنية من شأنها أن تحد من المخاطر واحتمال تجدد الصراعات.
5. عمل مصالحة وطنية لإعادة النسيج الاجتماعي ومنع الإقصاء والتمييز لأي سبب كان دينياً أو عرقياً أو غيره؛ فالمصالحة وما تقتضيه من بناء الثقة عاملان مهمان في هذه المرحلة.
6. تحقيق التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة.
7. تقوية نظم المراقبة والمساءلة ليتمكن المواطنون من مساءلة الحكومة ومؤسساتها المختلفة.

برامج مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر

إن التعافي الاقتصادي المبكر عملية سريعة تحتاج إلى أنشطة قصيرة المدى لها تأثير إيجابي على المدى الطويل. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي لسياسات التعافي الاقتصادي خلال المدى القصير منع تجدد الصراعات وتدعيم الاستقرار، وتدعيم هذه السياسات من الأطراف الفاعلة سواء المحلية أو الخارجية.

تحتاج البلدان الخارجة من الصراعات إلى إعادة بناء قدراتها في إدارة الاقتصاد الكلي وأيضا إعادة بناء قدرات الدولة في إدارة إيراداتها ونفقاتها، حيث إن تقوية البناء المؤسسي لمؤسسات البلد المعني ووضع السياسات الاقتصادية الناجعة والسريعة من شأنه أن يحسن من أداء هذه المؤسسات كما يؤدي إلى إرساء أساس جيد لاستئناف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يقلل من مخاطر العودة إلى الصراعات من جديد في المستقبل. ويمكن أن تلعب المعونات الخارجية دورا مهما في إعطاء الحكومة الوطنية موارد إضافية للمساهمة في برامج الإنعاش الاقتصادي، ولكن يفضل أن تكون معونات مبكرة وبالحجم الكافي لتكون ذات فاعلية حقيقة. ومن البرامج ذات الأهمية والأولوية للمعافاة الاقتصادية المبكرة النقاط التالية:

1. إعداد برامج خاصة ببناء القدرات وتحفيز مبادرات الأفراد والأسر والمؤسسات داخل المجتمع المحلي لاستعادة حياتهم الطبيعية بعد النزاع والمساهمة في بناء أو تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وأيضا بناء قدرات القيادات المحلية بأسرع وقت ممكن من أجل الأخذ بزمام الأمور وأن تكون قادرة على قيادة برامج التعافي المبكر بنفسها. (UNDP, 2008, op.cit: 100) ومن المهم أيضاً بناء قدرات المؤسسات المالية لتكون مؤهلة لقيادة البرامج الاقتصادية في مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر، وذلك بإنشاء أطر تنظيمية وقانونية مناسبة، وإنشاء سلطة مالية مركزية وتعزيز قدراتها لإدارة الإيرادات وتنسيق المعونات الخارجية.(Gupta & others, 2007: 8) ومن أجل تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية يجب أن تلعب وكالات المنظمات الدولية والإقليمية دورا مهما في إعادة بناء قدرات المؤسسات المالية، ويجب أن يكون لوكلاء الأطراف الخارجية بالداخل دور بارز في بناء قدرات الحكومة؛ إذ إن ما يميز الحكومة الفعالة هو القدرة على البدء في تنفيذ سياسات المعافاة الاقتصادية المبكرة التي تتناسب مع خصوصية البلد، وتوفير الخدمات العامة الاجتماعية، وحماية ممتلكات المواطنين وتوفير الأمن لهم، ويتطلب بناء السلام والتعافي الاقتصادي بعد انتهاء الصراعات مباشرة تحسين السياسات الاقتصادية وبناء المؤسسات في شتى المجالات، فيجب إرساء القانون واستعادة القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها.
2. برامج إعادة دمج المقاتلين السابقين أي المشاركين في النزاعات، بحيث قد تحتوي هذه البرامج على دعم مالي وأنشطة مختلفة من تدريب مهني، خدمات صحية، وتوفير فرص عمل وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تسرع من إعادة دمج هذه الفئة في المجتمع وإعادتها إلى وضعها الطبيعي الروتيني.(Alexander & others, 2009, op.cit: 6) وأيضا من الفئات المستهدفة في برامج إعادة دمج النازحين داخليا واللاجئين بإعادة دمجهم وعودتهم إلى مواطنهم. ومن البرامج المقترحة لإعادة دمج هذه الفئة التسريع بمدهم بالمساعدات والدعم المادي والإنساني بحيث يكون على حسب احتياجاتهم من غذاء أساسي ومياه صالحة للشرب وخدمات طبية ودعم نفسي وغيره من الأمور. (Du Rand, 2010, op.cit: 52)

إن من الدروس المستفادة في هذا الشأن ما حدث في موزمبيق حيث قامت الحكومة بخصخصة بعض شركات القطاع العام لصالح الضباط المتقاعدين خارج عملية تقديم العطاءات العادية من أجل إعادة دمجهم في الحياة المدنية واسترضائهم سياسيا وإبعادهم عن دائرة الصراع، (Venugopal, 2012: 8) وفي أوغندا حيث تم دمج المقاتلين السابقين في أعمال مدنية بتوفير فرص عمل لهم وهذا ساهم في تقدم بناء السلام في هذا البلد وعلى النقيض ما حدث في العراق حيث شهد عمليات طرد جماعي للمقاتلين، هذا الأمر أدى إلى زيادة العنف من خلال تغذية المعارضة بهؤلاء المقاتلين الذين لم تُتَح لهم فرص لإعادتهم لحياتهم الطبيعية وإبقاءهم بعيدا عن مسرح القتال. (UNDP, 2008, op.cit: 159)

من الجدير بالذكر أن برامج الدمج تختلف بناء على مدى تأثر المقاتلين بالصراع وأسباب مشاركتهم فيه، إذ من الممكن أن المقاتل لم يتأثر نفسيا بالصراع فهو بالتالي يحتاج فقط إلى الدمج في المجتمع، وفي حالة تأثر المقاتل نفسيا بالحرب فيجب معالجته قبل الدمج في

المجتمع. وقد يكون المقاتل يحمل أفكارا متطرفة فهناك برامج متعددة أيضا لإعادة التأهيل لفكره ولتوعيته دينياً قبل الدمج. فإذن من الضروري دائماً دراسة وضع أفراد الجماعات المسلحة لمعرفة مدى تأثرهم بالصراع وأسباب مشاركتهم فيه.

إن إهمال أي من فئتي النازحين والمقاتلين السابقين من شأنه أن يجدد الصراع، ولكي تكون هذه البرامج ذات فاعلية أكبر يجب أن تكون ضمن سياسات واضحة المعالم للفئتين وأن تبدأ في وقت مبكر من بعد انتهاء الصراع مباشرة، ومن المفيد التعاون مع المنظمات الخارجية المختصة بشأن إعادة الدمج للاستفادة من الخبرات والبرامج ذات التأثير الفعلي في هذا المجال.

3. برامج استثمارية قصيرة الأجل في البنية التحتية والخدمات العامة، وعلى الرغم من المعوقات التي ربما تواجه هذا النوع من الاستثمارات في المدى القصير والتي منها صعوبة الحصول على التمويل اللازم وحجمه ومصادره، لكن تظل هذه البرامج مهمة لتوفير سبل العيش الأساسية للسكان خلال فترة التعافي الاقتصادي المبكر وأيضا من شأن هذه البرامج أن توفر فرص عمل وكثيرا ما تتركز حول تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وهي أمور تدعم الاستقرار النسبي في البلد المعني. (Hamre & Sullivan, 2002: 92)

4. التوظيف، يعد التوظيف بخلق فرص عمل من البرامج المهمة في مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر، وذلك لسببين الأول: أنه بتوفير فرص عمل تنتعش سبل العيش وهذا عامل مهم لمنع عودة الصراع من جديد. والسبب الثاني: أن توفير فرص العمل للمقاتلين السابقين يؤدي إلى عودتهم لوضعهم الروتيني والطبيعي في الحياة،(Maier, 2010: 51) ولذلك يجب أن تستهدف برامج التوظيف بالدرجة الأولى الشباب الذكور العاطلين عن العمل وأيضا المحاربين السابقين المشاركين في القتال.

مما تجدر الإشارة إليه أن برامج التوظيف الخاصة بالمحاربين السابقين تواجهها مجموعة من التحديات في المدى القصير منها أن هؤلاء المحاربين قد تواجههم عقبات المشاكل النفسية والاجتماعية والأمية وقلة الخبرة أو ربما انعدامها وغيرها من الأمور.

يمكن أن تنطوي سياسة التوظيف في هذه المرحلة على فرص توظيف مؤقتة الهدف منها الحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على المشاكل النفسية والاجتماعية التي قد يعاني منها الفئات المستهدفة، وأيضا قد تكون فرص تدريب وتطوير للمهارات.

5. من البرامج التي تتطلبها المرحلة والتي تساهم في تحقيق استقرار البرامج التعليمية، وهي قد تكون بإجراء برامج تدريبية ومهنية لإعادة دمج المحاربين السابقين وغيرها من الفئات المعرقلة للسلام وتحقيق الأمن، وأيضا يمكن الاستفادة من البرامج التعليمية لنشر روح التسامح وبغض الحرب والعودة إليه.

تحديات مرحلة التعافي المبكر

إن البلدان الخارجة من النزاعات الأهلية غالبا ما تكون في الأصل دولا ضعيفة وفاشلة، تتطلب بناء المؤسسات على نطاق واسع وتحتاج إلى جهود كبرى. فالنزاعات الأهلية تضرب النسيج الاجتماعي في العمق وتبث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، فالأمر يحتاج أولا إلى جهود كبيرة وعاجلة لأجل المصالحة الوطنية.

وتركز برامج مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر على معالجة قضايا أساسية هي: عودة الأمن والاستقرار توفير سبل العيش الأساسية للسكان وعودة اللاجئين والنازحين وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم.(Newman & Schnabel, 2013: 6)

هناك تحديات عديدة منها الأوضاع الأمنية، والخلافات السياسية والقانونية والاجتماعية التي من شأنها أن تقلل من ثقة الأفراد والقطاع الخاص في الاستثمار خلال هذه المرحلة، فنجد في الصومال مثلا أن عدم الثقة في الوضع الذي كان عليه الصومال أهم عائق في مرحلة ما بعد الصراع.(UNDP, 2008, op.cit: 145)

يشير البنك الدولي إلى أن من أهم التحديات التي تمر بها البلدان في مرحلة بعد الصراع أن اقتصاداتها مدمرة بشدة أو مشوهة بسبب سياسات الحكومات السابقة والتي غالبا ما تسبب اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد وبذلك تحتاج لسياسات استقرار قوية وإصلاحات

هيكلية، وأيضا نجد أن معظم البلدان المعنية تعاني من انعدام الشفافية وسوء الإدارة ونظم قانونية وقضائية فاسدة، ومن التحديات أيضا مواجهة مصالح المفسدين الذين لهم مصالح اقتصادية في الأنشطة غير المشروعة. (International bank, 1999: 1-2)

يظل التحدي الأبرز أمام برامج التعافي الاقتصادي المبكر هو أثر السياسات الاقتصادية للأطراف الخارجية المساهمة في هذه البرامج على بلدان ما بعد الصراع، ومدى رغبة المجتمع الدولي في تسريع تنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي ودعمه لها في البلدان المعنية،(Sklias & Roukanas, 2007: 285) ومن التجارب الفاشلة للمجتمع الدولي في إعادة الإعمار، تجربته في إعادة الإعمار في أفغانستان، حيث كان ما نسبته 66% من الموارد التي تنفق في البلاد تتحكم بها وكالات منظمات دولية وإقليمية، ولم يكن هناك مبادرات وجهود كافية من أجل بناء القدرات المحلية من قبل وكالات المنظمات الدولية والإقليمية حيث كان هناك عدد لا يحصى من الأفغان ذوي الكفاءات كان من الممكن للأمم المتحدة وباقي المنظمات تشغيلهم بدلا من استجلاب موظفين دوليين للقيام بوظائف يمكن للأفغان القيام بها، فلم تكن استجابة وكلاء الأطراف الخارجية سريعة وفعالة لبرامج التعافي الاقتصادي المبكر، وبخاصة برامج بناء القدرات،(Ghani &others, 2007: 10) سواء منها قدرات الحكومة أو المؤسسات أو الأفراد، والتي تعد من البرامج الهامة على المدى القصير، لأن من شأنها أن تساعد على تنفيذ برامج التعافي الاقتصادي المبكر بفاعلية أكثر وتسرع في عملية الاندماج وتساهم في تحقيق الهدف الأساسي لمرحلة التعافي الاقتصادي المبكر وهو الاستقرار بجوانبه كافة، وسرعة الانتقال لمرحلة إعادة الإعمار.

وأخيرا فمن التحديات أيضا ما تواجهه المنظمات الإنسانية أثناء عملها داخل البلاد التي انتهت من الصراع، حيث إن عمل هذه المنظمات وقدرتها على الاستجابة تجاه أي طارئ إنساني في فترة الصراع يعرقله عوامل عديدة منها الحاجة للتمويل الكافي وقلة الموارد المتاحة لها، وأيضا متطلبات تقييم الاحتياجات والحاجة إلى إنشاء خطوط للإمداد وإيصال المساعدات على نطاق أوسع، وتعد هذه العوائق ثغرة عميقة في عمل المنظمات الإنسانية.(GCER, 2016)

أهمية مرحلة إعادة الإعمار

يرى البنك الدولي أن إعادة الإعمار تتمثل في "إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع،" وأيضا "إعادة بناء الظروف المواتية لمجتمع يعمل في زمن السلم، بما في ذلك استعادة الحكم وسيادة القانون كمكونين أساسيين." (International Bank, 1998: 50)

إن إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة بناء السياسة، وإعادة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية لمجتمع ما بعد الصراع، وتشمل أيضاً معالجة جذرية لأسباب الصراع واستعادة البنية التحتية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لإقامة الحكم وسيادة القانون وكذلك تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية.(African Union, 2006:4)

بدأ التفكير في موضوع إعادة الإعمار في القرن التاسع عشر، من قبل الدول الاستعمارية من خلال بحثهم في سبل إعادة إعمار الأوطان التي يستعمرونها بعد الاستيلاء عليها، أيضا اهتم ديفيد ريكاردو في عام 1815 بموضوع الإعمار الاقتصادي بعد الصراع، فتناول موضوع إعادة توجيه التدفقات الرأسمالية لأنشطة تزيد من تثبيت عملية السلام، وكذلك تناول جون ستيوارت ميل عام 1848 موضوع كيف يمكن للأفراد التعافي من الكوارث الطبيعية. جرت أول محاولة إعادة إعمار بعد الحرب العالمية الأولى في النمسا، قامت بها عصبة الأمم واستندت في ذلك على اقتراحات لجنة اقتصادية مختصة لتقصي الحقائق، بحيث تم البدء بإصلاحات اقتصادية وتعيين مفوض سام للاقتصاد في النمسا، ثم قامت عصبة الأمم ببرنامج دولي آخر لإعادة إعمار هنغاريا مشابه لبرنامج النمسا.

وفي عام 1944 تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة وبالتالي إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي قام بإعطاء قروض لإعادة الإعمار والتنمية لأوروبا. وأعد أيضا مشروع مارشال لإعادة إعمار دول أوروبا الغربية (1948–1951)، وكذلك المساعدات الاقتصادية لليابان، كل هذه البرامج في إطار المساعدة لإعادة إعمار هذه البلدان.(Tzifakis, 2013: 2)

يعد مشروع مارشال الأبرز والأكثر نجاحا، وكانت الدول المستهدفة في المشروع تملك زمام السياسات التي تدعمها الخطة، أي الحكومات الوطنية هي المسؤول الأول عن برنامج إعادة الإعمار داخل بلدانها. اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون بين الدول المستفيدة من البرنامج شرطا مسبقا لتمدها بالمساعدات على إثر ذلك تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي لصياغة استراتيجيات مشتركة لاستخدام المساعدات، وكان هذا دافعا للمضي قدما في اتجاه التكامل الأوروبي، وأصبحت الدول تتحرك بشكل تعاوني وزادت من حجم التجارة البينية الأوروبية مما ساهم في الانتعاش الأوروبي،(Eichengreen, 2010: 3) الذي بدأ من خلال المساعدات بعمليات إعادة البناء. وكان لكل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في إعادة الإعمار، وكانت الاستراتيجيات لهذا المشروع واضحة بالنسبة للدول المستهدفة، تضمنت تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات إلى أوروبا الغربية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

_ تعزيز الاستقرار المالي داخل المنطقة.

_ زيادة حجم التجارة الخارجية.

_ التوسع في الإنتاج.

_ تنمية التعاون الاقتصادي الأوروبي.

حقق برنامج مارشال أغلب أهدافه حيث انخفض معدل البطالة والتضخم وانخفض أيضاً عجز الميزانية بشكل كبير وازداد حجم التجارة الخارجية البينية الأوروبية، بعد أن كانت عملية الإنعاش الدولية في السابق عبارة عن مساعدات مالية صغيرة وإغاثة في حالة الصراعات الدولية والكوارث الطبيعية.(Tzifakis, 2013, op.cit: 2)

إن من أسباب نجاح مشروع مارشال أن حكومات دول أوروبا الغربية كانت تمتلك زمام السياسات التي تدعمها خطة إعادة الإعمار، وقد تم التعاون ما بين هذه الحكومات. وبقدر ما كانت هناك أسباب اقتصادية لنجاح مشروع مارشال كانت هناك أسباب سياسية أيضا، فلعبت أمريكا دورا مهما في نجاح المشروع للأسباب التالية: كانت السوق الأوروبية هدفا للمصدرين الأمريكان لتسويق منتجاتهم وأيضا منع البرنامج سقوط الدول الأوروبية في المعسكر السوفيتي.(Eichengreen, 2010, op.cit: 3)

في عقد التسعينيات من القرن الماضي ومع بدء القرن الجديد ظهر من جديد إلى جدول أعمال المجتمع الدولي، موضوع إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع بسبب اندلاع حروب أهلية عدة، حيث أنشأ البنك الدولي في عام 1997 وحدة لما بعد النزاع، تم إعادة تسميتها فيما بعد بوحدة منع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار، وأيضا أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2001 مكتبا يختص بمحاولة منع الأزمات وكيفية التعافي منها، حيث يهدف إلى استعادة نوعية الحياة وبناء القدرات للأشخاص الذين وقعوا ضحايا كوارث طبيعية أو نزاعات عنيفة، وأيضا أسست الأمم المتحدة في عام 2005 لجنة إعادة بناء السلام (ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام) بهدف تنسيق جهود الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية إعادة الإعمار. (Tzifakis, 2013, op.cit: 2)

إن متطلبات إعادة الإعمار للبلدان الخارجة من صراعات أهلية داخلية تختلف كثيرا عن متطلبات البلدان المدمرة بسبب الكوارث الطبيعية، وأيضا تختلف عن متطلبات إعادة إعمار بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث ترى الدراسات في هذا الشأن أن كل نموذج من نماذج إعادة الإعمار بعد الصراع فريد من نوعه، وتختلف قدرات دول ما بعد الصراع، مما يفسر عدم إمكانية تطبيق نموذج واحد لكل حالات إعادة الإعمار، إذ أن كل حالة تختلف في مرحلة إعادة الإعمار بسبب التفاوت في أسباب الصراع والأسلوب الذي انتهى به، والأوضاع الأمنية والاقتصادية، والإمكانات الاقتصادية ومستوى التنمية في البلد المعني، وحجم وتوقيت الدعم المالي والسياسي،

وأيضا مصلحة الجهات الخارجية الداعمة لإعادة الإعمار في هذا البلد، إن كل هذه الأمور تجعل لكل بلد خصوصيته ولكل مرحلة من مراحل إعادة الإعمار خصوصيتها أيضاً، لكن هذه الخصوصية لم يأخذها المجتمع الدولي في الحسبان في معظم الأحيان كما لم يراعِ خصوصية كل نموذج.(Tzifakis, 2013, op.cit: 4)

الأطراف الفاعلة

أصبحت جهود إعادة الإعمار بعد الصراعات أكثر تعقيدا في الوقت الحالي، حيث نجد أن عملية إعادة الإعمار بعد الصراعات تشمل الأطراف التالية:

_ أطراف محلية: وتتمثل في الحكومة الوطنية وهي أهم طرف في إعادة الإعمار. تليها السلطات المحلية ومجالس البلديات، والقطاع الخاص الذي يعد دوره مكملا لدور القطاع الحكومي إذا ما تم تطويره وإعطاءه الفرصة فسيكون عونا للحكومة. وأيضا المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛ إذ إن هذه المؤسسات من الممكن أن تساعد الجهات الحكومية في إعداد دراسات ومسوحات اقتصادية واجتماعية تسهل عمل باقي الأطراف في إعادة الإعمار. والمجتمع نفسه من الممكن أن يكون طرفا في إعادة الإعمار ويسهل عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى إذا كان ذا ثقافة مدنية تتسم بالنضوج والوعي الكافي ومدى جاهزيتهم وقدرتهم على مساندة الحكومة باعتبارها الطرف الأهم في إعادة الإعمار.

_ أطراف خارجية: مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، تتمثل في الأمم المتحدة ووكالاتها، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وعدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية. (Newman & Schnabel, 2013, op.cit: 451)

سياسات وتحديات مرحلة إعادة الإعمار

إن كانت سياسات مرحلة الانتعاش الاقتصادي المبكر على المدى القصير تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين الأوضاع الأمنية وتحقيق نوع من الاستقرار النسبي فإن سياسات مرحلة إعادة الإعمار هي على المدى الطويل بطبيعتها وتهدف بشكل أساسي إلى القضاء على أسباب حدوث الصراع. ولكنه نتيجة للتشابك ما بين الأهداف التي ترمي لها المرحلتان يستوجب التنسيق فيما بينهما بحيث تكون سياسات التعافي الاقتصادي المبكر الأساس الذي تبنى عليه سياسات إعادة الإعمار والتي تكون مكملة واستمراراً وتوسيعاً لسياسات التعافي الاقتصادي.

كان التفكير السائد في السابق لمرحلة إعادة الإعمار يتركز على التنمية دون الاهتمام بتحسين الأوضاع الأمنية كأولوية قبل البدء في سياسات التنمية ضمن استراتيجيات إعادة الإعمار، حيث كانت التنمية تعتبر شرطا مسبقا لانتشار الأمن وتحسنه. وقد ثبت فشل هذا الأسلوب في كثير من حالات إعادة الإعمار لأن الاهتمام بالتنمية كأولوية لم يحُلْ دون استمرار الصراعات الموجودة وعدم القدرة على توطيد الأمن.

يجب أن تعالج سياسات إعادة الإعمار على المدى الطويل الأسباب الجذرية للصراع (سواء بسبب ضعف الحكم، أو عدم العدالة الاجتماعية والسياسية، وعدم العدالة في توزيع الثروات، وعدم تكافؤ الفرص وغيره)، وتحويل اقتصاد الحرب إلى اقتصاد إنتاجي وتحقيق مكاسب تنموية، حيث لابد من فهم عميق وكبير لأبعاد وأسباب عدم الاستقرار بكل جوانبه ونشوء الصراع. وأيضا فهم عميق للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بحيث إن الفهم العميق لهذه الأمور يدعم أي مبادرة اقتصادية من شأنها إعادة التوازن والاستقرار في البلد المعني.(Alexander & others, 2009, op.cit: 6)

ركز العديد من برامج التعافي المبكر سابقا على الخصخصة السريعة والمبكرة أيضا مع قليل من الاهتمام لأمور أخرى أهم في مرحلة ما بعد الصراع مباشرة مثل المصالحة الوطنية وإعادة الثقة في الحكومة، حيث كان التصور في السابق أن الخصخصة لها حوافز أفضل

وتساهم في النمو الاقتصادي على المدى القصير بقيادة القطاع الخاص مما يوفر الأساس التنموي للاستقرار، لكن التطور التنموي السريع بهذا الشكل لا يقضي على الصراع وأسبابه من جذورها، ولنا في العراق درس مستفاد من فشله في برامج الخصخصة التي أدت –على العكس– إلى زيادة حد التوتر والعنف.(Venugopal, 2012, 0p.cit: 2–3)

تعد الخصخصة وتنمية القطاع الخاص من العناصر المهمة في تنشيط اقتصادات ما بعد الصراع في مرحلة إعادة الإعمار، حيث إن إشراك القطاع الخاص في برامج إعادة الإعمار أمر بالغ الأهمية، إذ إن نجاح أو فشل إعادة الإعمار قد يعتمد على القرارات الاستثمارية المصنفة على المستوى الجزئي لآلاف من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مما يجعل الحديث عن تنمية وتطوير القطاع الخاص مهماً في مرحلة إعادة الإعمار، ولكن ليس في مرحلة التعافي المبكر وهي التي تلي انتهاء الصراع مباشرة.

تبين الدراسات أن ما يكون فعالا في المدى الطويل قد لا يكون له نفس الفاعلية على المدى القصير. وهذا من أبرز تحديات السياسات الاقتصادية على العموم وسياسات إعادة الإعمار على وجه الخصوص. وتتوقف كيفية التوازن بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي على مدى دقة وجودة تحديد الأولويات والاستراتيجيات الخاصة بكل مرحلة وتوقيتها الزمني بما يحقق توفير الأمن والاستقرار وسبل العيش الأساسية وبناء القدرات على المدى القصير، وأيضا يعالج الأسباب الجذرية للصراع ويعمل على تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.(Vries & Specker, 2009, op.cit: 2)

في دراسة تم إجراؤها من قبل Graciano Del Castillo في عام 2008،(Del Castillo, 2008, op.cit: 40–46) على كثير من البلدان الخارجة من الصراعات، توصل الباحثون لمجموعة من الفرضيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيات إعادة البناء الاقتصادي بعد الصراعات.

فالفرضية الأولى التي تواجه البلدان الخارجة من الصراع هي وجود تحديين مرتبطين ببعض هما الانتقال إلى السلام والتنمية، إذ أن هذه البلدان ستتحمل بالإضافة لأعباء التنمية العادية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعباء إضافية تتمثل في إعادة التأهيل الاقتصادي والمصالحة الوطنية، أي أنه توجد أعباء مالية وجهود إضافية مبذولة مرتبطة بالتنمية في حالة إعادة الإعمار لأجل جهود المصالحة وضمان عدم عودة النزاع من جديد.

وكانت الفرضية الثانية هي أن الهدف الأساسي لمرحلة ما بعد الصراع هو الاستقرار وضمان عدم تجدد النزاع، فالسلام شرط مسبق للتنمية، إذ لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن الأولويات السياسية ستقيد غالبا وضع السياسات الاقتصادية. فأي استراتيجية أو برنامج ذات علاقة بتدعيم السلام يجب أن تحظى بالأولوية في مخصصات الميزانية.

وتتمثل الفرضية الثالثة في أن عدم شرعية الحكومة أو وجود حكومة مؤقتة يعد عائقا أمام اتخاذ قرارات اقتصادية هيكلية أو أي تدابير اقتصادية كبيرة مثل الخصخصة أو أي تغييرات قانونية أو تنظيمية أساسية لجوانب مهمة في الاقتصاد. إذ من شأن هذه القرارات إذا صدرت في مرحلة إعادة الإعمار من حكومة غير شرعية أو مؤقتة أن تسبب صراعات سياسية وردود فعل عنيفة ضد صانعي القرار، مما قد يؤول إلى ضياع جهود إعادة الإعمار مثلما حدث في العراق نتيجة للجهود المبكرة للخصخصة التي لاقت استياء كبيرا وردود فعل غاضبة ضدها.

أما الفرضية الرابعة فتتمثل في أن نجاح أي برنامج أو استراتيجية اقتصادية في إعادة البناء الاقتصادي لمرحلة ما بعد النزاع يجب أن تقاس بمقدار ما حققه البلد في جهود إعادة السلام والمصالحة الوطنية خلال هذه المرحلة.

وتأتي الفرضية الخامسة لتتمثل في أن يكون للجماعات المتمردة السابقة دور في عملية إعادة الإعمار؛ إذ لا بد من إشراك المعارضة ودمج جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وهذا مهم للانتقال من الحرب إلى السلام. وفي هذا الصدد يجب على الأمم

المتحدة مثلما تتشاور مع الحكومات الوطنية بشأن برامج إعادة الإعمار أن تجلس مع الجماعات المتمردة والمعارضة لضمان سرعة استجابتها والتعاون الإيجابي بشأن بناء الدولة والسلام، وأيضا لضمان عدم معارضة الجهات المتمردة لأي برامج تنفذها الحكومة الوطنية.

إن عملية إعادة الإعمار عملية معقدة وتنطوي على تحديات في منطقة ما بعد الصراع تتطلب تعاوناً وتنسيقاً مشتركاً بين الأطراف الخارجية المشاركة في بناء الدولة وبناء السلام، وإلا فإن تعدد الأطراف الخارجية يمكن أن يكون مربكًا وغير فعال. وبالتالي فإن إعادة البناء قد تأتي بنتائج سلبية في النهاية، حيث إن الأطراف الخارجية تشمل مجموعة حفظ السلام المفوضة من قبل مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، وأيضا برامج ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية المالية، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات التنمية، وعدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية.(African Development Group, 2001, op.cit: 10) ومن الدروس المستفادة في هذا الشأن ما حدث في إقليم كوسوفو، حيث إن تعارض المصالح بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدم التنسيق بين جهود وبرامج عمل الطرفين أدى إلى عرقلة جهود إعادة الإعمار بشكل كبير في الإقليم.(Ozkanca, 2009: 29)

يمكن للأطراف الداخلية –بدعم من أطراف خارجية– المساهمة في تحقيق الاستقرار دون التقليل من أهمية التنسيق فيما بين الأطراف المشاركة في إعادة الإعمار مما يؤدي لضمان مقدار التمويل اللازم لتنفيذ برامج المرحلة المعنية.

وبينت الكثير من الدراسات أن المجتمع الدولي كثيراً ما يركز على دور الجهات الفاعلة الخارجية في بناء الدولة فيما بعد النزاع، بدلا من التركيز على دور الجهات الفاعلة المحلية في الانتعاش الاقتصادي المبكر من خلال دعمها في تشكيل وتعزيز البناء المؤسسي لها.(UNDP, 2008, op.cit:145) وهذا من أبرز الانتقادات التي وجهت لمنظمات المجتمع الدولي. إذ كان هذا عائقا كبيرا لإعادة الإعمار لبعض الدول منها البوسنة، بحيث أهمل المجتمع الدولي الأطراف الداخلية ودورها المهم والأساسي في إعادة الإعمار في هذا البلد، وذلك بقيام الأطراف الخارجية بتسليم إدارة المرحلة فيما بعد الصراع لوكلائها في الداخل، فكان هؤلاء الوكلاء هم الذين يضعون السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح وكان الدعم المالي في أيديهم ولم يكن في يد الحكومة، وأيضا تم جلب خبراء أجانب للتشاور بخصوص صياغة السياسات الاقتصادية وكيفية تنفيذها، ولم يتم التشاور مع الحكومة بشأن برامج إعادة الإعمار، (International Bank, 2004: 7–18) وحتى المساعدات المالية من المانحين لم يتم تسليمها للحكومة بل بقيت في أيدي وكلاء الأطراف الخارجية.

ولم يكن ضمن أولويات الأطراف الخارجية تنفيذ سياسات لمصلحة المواطن البوسني بالدرجة الأولى، إذ لم تنفذ سياسات بخصوص الحد من الفقر أو تطوير قطاع الضمان الاجتماعي أو حتى زيادة مستوى التوظيف. وحصل أيضا إهمال للقطاع الخاص ولم يتم إشراكه في إعادة الإعمار، وبدلاً من كل ذلك كان للأطراف الخارجية أجندة سياسية لها الأولوية في التنفيذ.(Patrice, 2004–2005: 584)

وفي حقيقة الأمر فإن الانقسامات والفوضى التي تعاني منها المجتمعات المتصارعة تخلف انهياراً في جوانب الحياة كافة بسبب الانهيار المؤسسي، وغياب دور الحكومة الشرعية التي يعترف بها كل أطياف المجتمع، وبالتالي سنجد أن مؤسسات الدولة بأشكالها المختلفة في الغالب أن لها دورا ضعيفا أو معدوما في حالات كثيرة. وفي ظل غياب مؤسسات قوية (سياسية وقضائية واقتصادية وثقافية وغيرها) من الصعب الحديث عن البدء في إعادة الإعمار. هذه المؤسسات القوية تساهم في بناء الثقة وإعادة الجو الملائم للاستقرار والاستثمار في البلد المعني،(Newman & Schnabel, 2013, op.cit: 2–3) فالأطراف الفاعلة الخارجية تحتاج إلى أطراف فاعلة محلية تتمتع بالشرعية والقبول العام من المجتمع المحلي للتعاون معهم.

ومن الانتقادات التي وجهت لجهود المجتمع الدولي أنه يتبنى نفس النهج تجاه جميع حالات إعادة الإعمار دون النظر إلى خصوصية كل بلد، فنجد في هاييتي وتيمور الشرقية وأفغانستان نفس الاستراتيجيات بما فيها تقليل الرواتب الحكومية وبالتالي تقليل حجم النفقات العامة على الرغم من اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. كما أنه لم يتم التشاور مع الأطراف المحلية بشأن خطة إعادة الإعمار فيها. وبالنظر إلى العراق، نجد أن سلطة الائتلاف المؤقتة طردت الآلاف من موظفي الدولة من جنود ومدنيين وخصخصت

كثيرا من المؤسسات الحكومية، وذلك للتقليل من النفقات العامة. والمهم بالنسبة للدول الداعمة أن تحقّق الاستراتيجيات المطبقة مصالح الدول الكبرى، مما يتم في كثير من الأحيان دون النظر إلى مصلحة الشعوب نفسها ودون محاولة التعرف على آراء وأفكار أفراد المجتمع الخارج من الصراع.

وأيضا من الانتقادات الموجهة للجهود الدولية لإعادة الإعمار أن لها دوافع سياسية بفرض الهيمنة على البلد المحتاج لإعادة الإعمار، يظهر ذلك فيما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من تمويل خفي في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفي كمبوديا وفيتنام لوقف المد الشيوعي في تلك الدول، ومثل ذلك أن عددا من المنظمات غير الحكومية في العراق تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية للولايات المتحدة الأمريكية وتعمل لحسابها.(Tzifakis, 2013, op.cit: 5)

الاستنتاجات

انتقلت الصراعات المسلحة من الحروب بين الدول إلى داخل حدود الدولة الواحدة لتكون صراعات أهلية مسلحة لها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية بالغة، يقودها مليشيات غير محترفة القتال تسعى في الداخل إلى تحقيق أهداف الأطراف الخارجية المتنازعة.

تأتي عملية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار بعد فترة انتشر فيها الدمار والخراب، خصوصا بعد الحروب الأهلية، ليشمل الخراب البنى التحتية والأملاك العامة والخاصة وكذلك القطاعات الاقتصادية وفي بعض الحالات نجد محاولات الإبقاء على استمرار استنزافها من قبل المستفيدين من النزاع، إضافةً للعمل على إقصاء الشعوب.

تقسم الفترة التي تلي الحرب إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الإنعاش الاقتصادي؛ وتليها مرحلة الإعمار والتنمية، ولكل مرحلة خصوصيتها وأولوياتها التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات والسياسات، حيث يساهم وجود استراتيجيات ومناهج سليمة لإدارة عملية إعادة الإعمار بعد الصراعات في التسريع بالانتقال من مرحلة إلى أخرى. فتتضمن مرحلة التعافي المبكر برامج بناء القدرات سواء للقيادات أو للأفراد وللمؤسسات، وأيضا برامج لإدماج المقاتلين المشاركين في الصراعات، وبرامج استثمارات قصيرة الأجل في البنية التحتية. أما مرحلة إعادة الإعمار فتشمل برامج تعالج الأسباب العميقة للصراع، مثل برامج الخصخصة وتنمية القطاع الخاص وغيرها من البرامج لضمان عدم تجدد النزاعات. ويعتمد نجاح كلا المرحلتين على مدى التوافق ما بين الأطراف المشاركة في هاتين المرحلتين، فكلما تحقق التنسيق والتكامل في السياسات والاستراتيجيات الموضوعة من قبل الأطراف الداخلية (الحكومات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغيره) والأطراف الخارجية (الدول التي تقدم الدعم الثنائي وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية وغيرها)، كلما كانت برامج التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار أكثر فاعلية. تواجه كلا المرحلتين مجموعة من المعوقات التي ربما عطلت آلية سيرها في بعض الدول، وفي دول أخرى حدّت هذه المعوقات من فعالية برامج المعافاة وإعادة الإعمار.

وبناء على ما سبق، يمكن لبرامج مثل إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، تأمين الخدمات الأساسية من رعاية صحية وتعليم، وخلق فرص العمل، أن تعزز كفاءة استراتيجيات التعافي الاقتصادي المبكر وإعادة الإعمار. وهذا ما يؤكد على صحة فرضية البحث.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، ومن أبرزها:

- يتوجب أن تتولى الحكومات الوطنية قيادة مرحلة التعافي الاقتصادي المبكر وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحروب، للحد من تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للبلدان الخارجة من الصراعات، ويتوجب أيضا على الحكومات الوطنية تحديد دور كل طرف من الأطراف الفاعلة والقيام بعملية التنسيق بين هذه الأطراف.
- ينبغي التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة بين الدول التي تعاني تحديات مشابهة في فترة ما بعد الحرب.

- تفكيك اقتصادات الحرب أولوية رئيسية. ويتوقف ذلك على خلق فرص عمل بديلة وتعزيز بيئة اقتصادية مواتية للنمو وتقديم الخدمات العامة بشكل عادل.
- تعتبر مبادرات بناء القدرات سواء للمؤسسات أو الأفراد من الأمور الضرورية لتزويد المجتمع بالمهارات والموارد اللازمة للمشاركة بفعالية في عملية التعمير.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

العيسة، جهاد. (2021). "إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة؟". مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث: م7، ع2.

اللحام، محمد. (2021). "الانتعاش الاقتصادي المبكر: مقارنة منهجية كمدخل إلى عملية إعادة البناء والتنمية في سوريا". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية: م37، ع4.

منصر، جمال وعديلة، محمد الطاهر. (2021). "التجاوب المحلي في عمليات إعادة الإعمار ما بعد النزاع: سؤال الخصوصية والفعالية". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1: م22، ع1.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

GCER. (2016). Global Cluster on early recovery, Guidance note on inter-cluster early recovery.
African development Bank Group. (2001). “Bank Group post-conflict Assistance Policy.
African Union. (2006). “Draft Policy Framework for Post-Conflict Reconstruction and Development”.
Du Rand, Amelia Elizabeth. 2010. "From War Economics to Peace Economies: The Challenge of Past-conflict Reconstruction in Sierra Leone”. Master Thesis .University of Pretoria, Pretoria, South Africa.
Ghani, Ashraf & others. 2007. “the Budget as the Linchpin of the state- In Peace and public Purse: Economic Policies for Postwar Statebuilding” Lynne Rienner Publisher.
Alexander, Lindsay & others. (2009). "What role for business in “post-conflict” economic recovery? Perspectives from Nepal". International Alert.
Del Castillo, Graciano. (2008). “Rebuilding War-Torn States”. New York, Oxford university press.
Eichengreen, Barry. (2010). "Lessons from the Marshal plan" world development report 2011 background case note.
Flores, Thomas Edward & Nooruddin, Irfan (2009). "Democracy under the Gun Understanding Post conflict Economic Recovery". Journal of Conflict Resolution, New York.
Gupta, Sanjeev and others. (2007). “Post conflict countries: Strategy for rebuilding fiscal institutions”. Helsinki, United Nations University World Institute for Development Economics research.
Hamre, John J & Sullivan, Gordon R. (2002). "Toward Post conflict Reconstruction". Washington Quarterly.
International Bank, (1998).
International Bank, (1999).
International Bank, (2004).
Maier, Rolf. (2010). "Early recovery in post-conflict countries". Clingendael Institute.
Mcmahon, Patrice c. (Winter, 2004-2005). "Rebuilding Bosnia: A Model to Emulate or to Avoid?", Political Science Quarterly, no:4.
Newman, Edward & Schnabel, Albrecht. (2013). “Recovering from civil conflict -reconciliation, peace and development”. New York, Routledge.
Ozkanca, Oya Dursun. (2009). "Rebuilding Kosovo: Cooperation or Competition Between the EU and NATO". the 2009 EUSA Eleventh Biennial international conference, Marriott Marina Del Rey, Los Angeles: CA, April 23-25.
Sklias, Pantelis & Roukanas, Spyros. (2007). “Development in Post-conflict Kosovo Greece”. South-Eastern Europe Journal of Economics no:2.
Tzifakis, Nikolaos. (2013). "Post-Conflict Economic Reconstruction". The Princeton Encyclopedia of Self-Determination.
UNDP. (2008). “UNDP Policy on Early Recovery”
Venugopal, Rajesh. (2012). “Privatization Private Sector Development and Horizontal Inequalities in Post-Conflict Countries”. Macmillan Publishers Limited.
Vries, De H & Specker, L. (2009) "Early Economic Recovery: concept, goals, timing, and actors" Clingendael Institute.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد ثلاثة وستون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2024م
www.ajsp.net

"Post-Conflict Economic Recovery and Reconstruction Programs"

Researcher:
Hawa Omar Safar
Economics/ Faculty of Graduate Studies/ Sabahattin Zaim University, Istanbul

Abstract:
The study discussed the issue of economic recovery and reconstruction after the war, by analyzing the economic effects of the war and the challenges facing the affected countries, and also analyzing how to achieve economic recovery and reconstruction in those countries. In its methodology, the study relied mainly on the descriptive and analytical approach, and a set of conclusions were reached. Among them: that security and political stability are essential for achieving economic recovery and post-war reconstruction, and that a good and deep understanding of the post-conflict economy is necessary in determining the appropriate economic and social strategies and policies for restoring peace and building the state, as the post-conflict economy includes two stages that must be studied well. Separating them by determining the appropriate strategies and policies for each stage. Many recommendations have been put forward that could work to increase the effectiveness of post-war recovery and reconstruction programs. The most prominent of these recommendations are: national governments assuming leadership of the recovery and reconstruction phase, carrying out coordination between the actors, paying attention to capacity building for both institutions and individuals, and developing programs that take Taking into account the environmental dimension and sustainable development.
Keywords: Early Economic Recovery, Reconstruction, Development.